

غيره على نفقة الحضر هل المراد بالحضر موطنه وان كان
عند السفر مقيماً بغيره او محل الإقامة عند السفر والاقبال
الاكثر منهما كل محتل ولما فيه شياً والذي يتجه الثاني لان الاصل
دوام اقامته فيما هو به عند السفر فيعتبر قدر موته فيه مرة
سفره الى رجوعه ويفرم الولي ما زاد على هذا فاما كان
السير شرط الى اخره حاصل ما في هذا المحل من الاضطراب
ان الاصحاب على ان امكان السير بان يجد وقت الخروج ماء
يوجد به الاستطاعة ويستمر كذلك الى ما بعد حج الناس بشرط
للموجب والاستقرار فان لم يوجد ذلك فلا وجوب ولا
استقرار وبن الصلاح ومن سبقه وبأخر عنه من تمتد على
ذلك يقولون ان ذلك الامكان شرط للاستقرار لم يقضى للوجوب
بل متى وجدت الاستطاعة من مساهم مكلف حركته الى الحج
الحال ثم استمراره في الزمة متوقف على معنى التمكن من فعله
بما يرد الوجوب فقط المذكورة في محلها واما قول البلقيني في
بعض كتبه ولو لم يتمكن من السير ولكن مضى وقت الحج وهو
موسر كما اذا ملكه مصري ما لا في المقدمة ومات في الحرم فحق
من تركته فهو لا يوافق طريقة الاصحاب ولا طريقة ابن الصلاح
واما قول في حاشية الايضاح ان البلقيني مال في ذلك الى كلام
ابن الصلاح فمعناه انه وافقه في ان وجود هذا الفرض يقتضي
الوجوب الذي يقول به ابن الصلاح واما كونه يقتضي الاستقرار
فهذا لا يقول به ابن الصلاح ولا الاصحاب وانما هو من نفرد
البلقيني فتأمل ذلك فانه مهم دقيق وليس في كتيبي تلخيصه
عسى من اخر سني الامكان عبارتي في حاشية الايضاح

هل

هل المراد به من اولها الى اخرها او قبل فجر الفجر لمراد من نقرض
له والذي يتقدح ان يقال يبقى فسقه من وقت خروج قافلة
بلدة لتبين ان هذا الوقت هو الذي كان يلزمه المضي معهم
فيه انتهت ثم رأت كلام شيخنا في حاشية شرح الجوامع
انه غير ما يرد في ذلك ان لم يكن عينه وعبارته من اول
الوقت الذي لو اخره عنه لم يسمه انتهت ذكر الشارح
الجوهري في عصبائه وعدمه صوراً كثيرة اطال الكلام فيها
بما لم يخل بعضه عن نظره وقد اردت هنا ان اذكر تلك الصور
ملخصاً لها مع بيان ما في بعضها تشبيهاً لها على من يريد
تحقيق المسائل على ما هي عليه وحسبني اقول ذكر الشارح
ان الصور في الحج والعمرة ثمانية واربعون وذكر شيخنا شيخنا
انها ستون ووقع للشارح انه اثبت ما فيه اتحاد في بعضه
واعترض عنه بانه اتحاد في الصدق في الوجود واما في الحقيقة
والاعتبار فلا اتحاد وعجيب قوله في الحقيقة والاعتبار كيف
جمل مدلولها واحداً مع انه مختلف اذا ما وجوده بالاعتبار
يتقابل ما وجوده بالحقيقة ذكر الصور التي فيها العصبان
الاولى ان يموت بعد حج الناس وقيل اياهم وفيها ثلاث صور
وهوان يتلف ماله بعد موته وقيل اياهم او بعد موته واما
لو لا يملكه اصلاً وبسبب العصبان في صورتين تلتق المالا استغناء
بموته فيهما قبل الاياب عن نفقة الاياب فلا يستقط عنه الوجوب
بالتلف المتأخر عن موته بل يموت مستقراً عليه الوجوب
واذا عصى في هذه في مسئلة عدم التلف بالكلية اولى وياتي
مثل هذه الثلاثة التي في صورتين التلف والعصبان في نظيرهما في